بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥
وتقرير الفحص المحدود عليها

شريف فتحي الكيلاني
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY

محمد صلاح الدين عيسى أبوطبل
المحاسبون المصريون

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة/ مجلس إدارة بنك فيصل الاسلامى المصري (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ مارس٢٠١٥ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠)"الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" ، يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الاستنتاج المتحفظ

تضمنت القوائم المالية المجمعة للبنك في ٣١ مارس٢٠١٥ حصة البنك في صافى حقوق الملكية للشركات الشقيقة لعدد ستة منها من واقع ميزانياتها قبل ذلك التاريخ.

- الشركة العربية لأعمال التطهير " اراديس "
- شركة مستشفى مصر الدولي
- الشركة المصرية للتأمين التكافلي
- شركة أوراسكوم للاسكان و التعمير
- الشركة الاسلامية للاستثمار والتنمية
- الشركة العربية للوساطة في التأمين

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا أثر ما ورد بأساس الإستنتاج المتحفظ وما يترتب عليه من تسويات ، وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع **لبنك فيصل الاسلامى المصري** (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ مارس٢٠١٥ ، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة .

القاهرة في : ١ يونيو ٢٠١٥

مراقبا الحسابات

شريف فتحي الكيلاني
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
عضو الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب
مستشار الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
س. م. م (٥٢٨٥)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٣)
المتضامنون للمحاسبة والمراجعةEY

محمد صلاح الدين عيسى أبوطبل
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س. م. م (٤٤٣٤)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٥٨)
المحاسبون المصريون

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المجمعة
في ٣١ مارس ٢٠١٥

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠١٥ بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بالألف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٣)	٣،٨٧٥،٨١٣	٣,٨٩٠,٨١٧
أرصدة لدى البنوك	(١٤)	٩،٦٧١،٥٠٩	٧,٠١٦,٣٩٧
أوراق حكومية	(١٥)	٤,٨٩٨،١٣٧	٩,٠٧١,٤٥٥
مخزون	(١٦)	٢٤٩،٠٦٩	٣١٢,٣٧٨
عملاء واوراق قبض بالصافي	(١٧)	٥٨٦،٤٤١	٦٠٠,٨١٧
أصول مالية بغرض المتاجرة	(١٩)	٣٦،٢١٨	٣٤,٥٥٤
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(٢٠)	٤،٦٣٢،٣٦٨	٤,٤٣٦,٦٤٤
استثمارات مالية			
متاحة للبيع	(٢١/أ)	٢٥،٦٧٣،٨٩٣	٢٢,٤٩٦,٥٧٤
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢١/ب)	١٨،٢٥٨	١٨,٣٨٣
استثمارات في شركات تابعة (غير مجمعة) وشقيقة	(٢١/ج)	٦١،٢٥٣	٦٤,٨٠٠
الشهرة	(٢١/هـ)	٤،٣١٦	٥,٧٥٥
أصول أخرى	(٢٢)	١،٤٧٧،٢١٤	١,٥٥٧,٣٥٢
أصول غير ملموسة	(٢٣)	١١،١٦٩	١٢,٦٠١
أصول ثابتة	(٢٤)	١،٨٥٢،٥٥١	١,٨٥٩,١٤٩
إجمالي الأصول		٥٣،٠٤٨،٢٠٩	٥١,٣٧٧,٦٧٦
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٣٠٣،١٦٦	٣٨١،٥١٧
قروض طويلة الاجل		١٥٠،٦٣٤	١٦٠،٥٦٣
موردون و اوراق دفع		٢٠٨،٦٦٤	٢٠٤،٩٥٣
المستحق إلى الأطراف ذات العلاقة	(١٨)	٥،٩٤٦	٥،٦٥٩
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	٤٦،١٠٣،٦٨٨	٤٤،٥٨١،٨٢٣
التزامات أخرى	(٢٧)	١،٩٥٧،٥٦٣	١،٧٢٩،٨٨٣
التزامات ضريبية مؤجلة		٧،٣٣١	٧،٢٥٩
مخصصات أخرى	(٢٨)	٦٣،٤٦٧	٤٢،١٢٤
إجمالي الالتزامات		٤٨،٨٠٠،٤٥٩	٤٧,١١٣,٧٨١
حقوق الملكية			
حقوق المساهمين فى البنك :			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	١،٠٥٩،٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥
أسهم خزينة	(٢٩)	(١٠،١٣٨)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	١,٢٧٣،٠٧١	١,١٣٥,٨٧٣
الأرباح المحتجزة	(٣٠/د)	١،٤٥٨،٨٣٦	١,٦٢٠,٦١٥
		٣،٧٨١،١٢٤	٣,٨٠٥,٩٥١
حقوق الأقلية		٤٦٦،٦٢٦	٤٥٧,٩٤٤
إجمالي حقوق الملكية		٤،٢٤٧،٧٥٠	٤,٢٦٣,٨٩٥
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٥٣،٠٤٨،٢٠٩	٥١,٣٧٧,٦٧٦

رئيس قطاع الشئون التالية
المعتز بالله محمد عوض

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية
- تقرير الفحص المحدود مرفق

قائمة الدخل المجمعة
عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠١٥ بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠١٤ بالألف جنيه مصري
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة		١،٠٠٦،٦٥٤	٨٧٤,٨٧٧
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة		(٥٨٠،٩٩٧)	(٥٢١,٥٤٦)
المبيعات		٣٢٨,٨٩٥	٣٥٥,٧٤٥
صافى الدخل من العائد والمبيعات	(٦)	٧٥٤،٥٥٢	٧٠٩,٠٧٦
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	٢٥،٩٠٧	٣١,١٩٩
تكلفة المبيعات		(٢٨١،١٩٦)	(٢٩٥,٩٧٥)
توزيعات الأرباح المحققة	(٨)	١٢،٨٠٠	١٤,٣٣٩
صافى دخل المتاجرة	(٩)	١،٦٢٨	٦,٠١٩
صافى (خسائر) الاستثمارات المالية	(٢١/د)	(١٩،٤٢٤)	٢,١١٢
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(٧،٤٠٤)	٣٢,٧٣٤
مصروفات إدارية	(١١)	(١٥٩،١٨١)	(١٣٦,٠٣٥)
الزكاة المستحقة شرعا		(٢،٠٠٠)	(١,٧٥٠)
إيرادات تشغيل أخرى	(١٢)	١١،٨٨٠	٤,٣٨٢
الربح قبل ضرائب الدخل		٣٣٧،٥٦٢	٣٦٦,١٠١
(مصروفات) ضرائب الدخل		(١٥٢،٠٤٦)	(١٤٢,٥٨٦)
صافى أرباح العام قبل حقوق الأقلية		١٨٥،٥١٦	٢٢٣,٥١٥
حقوق الأقلية		(٥،٩٩٣)	(١١,٤٩٦)
صافى أرباح العام بعد حقوق الأقلية		١٧٩،٥٢٣	٢١٢,٠١٩

رئيس قطاع الشئون المالية
المعتز بالله محمد عوض

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة
عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

	إيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح الفترة	إجمالي حقوق الملكية	حقوق الأقلية	الاجمـالى
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٥		١,٠٤٩,٤٦٣	١,١٣٥,٨٧٣	١,٦٢٠,٦١٥	٣,٨٠٥,٩٥١	٤٥٧,٩٤٤	٤,٢٦٣,٨٩٥
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع			٥٧,٨٠٦		٥٧,٨٠٦		٥٧,٨٠٦
صافى الدخل المعترف به مباشرة فى حقوق الملكية		١,٠٤٩,٤٦٣	١,١٩٣,٦٧٩	١,٦٢٠,٦١٥	٣,٨٦٣,٧٥٧	٩٤٤,٤٥٧	٤,٣٢١,٧٠١
أسهم خزينة		(٢٤٦)			(٢٤٦)		(٢٤٦)
معاملات أخرى						٢,٤٧٧	٢,٤٧٧
توزيعات العام الحالي				(٢٦١,٩١٠)	(٢٦١,٩١٠)	٢١٢	(٢٦١,٦٩٨)
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)			٦٢,٣٨٤	(٦٢,٣٨٤)	-		-
المحول الي الاحتياطيات الاخري			١٦,٤٨٤	(١٦,٤٨٤)	-		-
صافى أرباح العام				١٧٩,٥٢٣	١٧٩,٥٢٣	٥,٩٩٣	١٨٥,٥١٦
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠١٥قبل التعديل الى احتياطي مخاطر بنكية		١,٠٤٩,٢١٧	١,٢٧٢,٥٤٧	١,٤٥٩,٣٦٠	٣,٧٨١,١٢٤	٤٦٦,٦٢٦	٤,٢٤٧,٧٥٠
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام			٥٢٤	(٥٢٤)	-		-
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠١٥	(٢٩)،(٣٠)	**١,٠٤٩,٢١٧**	**١,٢٧٣,٠٧١**	**١,٤٥٨,٨٣٦**	**٣,٧٨١,١٢٤**	**٤٦٦,٦٢٦**	**٤,٢٤٧,٧٥٠**

الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٤		١,٠٥٧,٠٠١	٩٨١,٢١٢	١,٤١٠,٣٤٩	٣,٤٤٨,٥٦٢	٤٤٨,٨٤٤	٣,٨٩٧,٤٠٦
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع		-	٢٦,٤٢١	-	٢٦,٤٢١	-	٢٦,٤٢١
صافى الدخل المعترف به مباشرة فى حقوق الملكية			١,٠٠٧,٦٣٣		٣,٤٧٤,٩٨٣		٣,٩٢٣,٨٢٧
أسهم خزينة		(٧,٥٤٩)	-	-	(٧,٥٤٩)	-	(٧,٥٤٩)
معاملات أخرى		-	-	-	-	١,١١٥	١,١١٥
توزيعات العام الحالي		-	-	(٢٢٩,٧٤٩)	(٢٢٩,٧٤٩)	(٩,٨٤٦)	(٢٣٩,٥٩٥)
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)		-	٦٤,١٣٣	(٦٤,١٣٣)	-	-	-
المحول إلى احتياطات أخرى		-	-	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٢١٢,٠١٩	٢١٢,٠١٩	١١,٤٩٦	٢٢٣,٥١٥
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠١٤ قبل التعديل الى احتياطي مخاطر بنكية		١,٠٤٩,٤٥٢	١,٠٧١,٧٦٦	١,٣٢٨,٤٨٦	٣,٤٤٩,٧٠٤	٤٥١,٦٠٩	٣,٩٠٣,٣١٣
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام		-	٤١٤	(٤١٤)	-	-	-
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠١٤	(٢٩)،(٣٠)	**١,٠٤٩,٤٥٢**	**١,٠٧٢,١٨٠**	**١,٣٢٨,٠٧٢**	**٣,٤٤٩,٧٠٤**	**٤٥١,٦٠٩**	**٣,٩٠٣,٣١٣**

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٤
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل		٣٣٧,٥٦٢	١,٣٨٣,٠١٧
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة وإستهلاك أصول غير ملموسة	(٢١/هـ، ٢٣، ٢٤)	٢٥,٣٢٧	٩١,٩٠٠
اضمحلال الأصول	(٣١)	(٤٧,٣٤٥)	٦٧,١٥٧
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	١	١
عبء مخصصات	(٢٨)	٢٣,٢٣٩	٥٣,٩٨١
المستخدم من المخصصات		(١,٨٩٧)	(١١٠,١٤٠)
ضرائب دخل مؤجلة		٧٢	(٣,٤٢٠)
أرباح بيع أصول ثابتة	(١٢)	(١)	(١٥,٩٣٨)
أرباح بيع استثمارات مالية متاحة للبيع	(٢١/د)	-	(١٠,٩١٦)
توزيعات أرباح محققة	(٨)	(١٢,٨٠٠)	(٥٤,٢٣٨)
ضرائب دخل مسددة		(١٥٢,٠٤٦)	(٦٩٤,١٣٦)
		١٧٢,١١٢	٧٠٧,٢٦٨
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
التغير فى ودائع لدى البنوك		(٢,٦٣٧,٥٣٣)	(٩٢,٢١٦)
التغير فى أوراق حكومية		٤١٧,٢٨٥	٩,٤٥٥,٣٤١
التغيرفى استثمارات مالية بغرض المتاجرة		(١,٦٦٤)	١,١٩٨
التغير فى مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء		(٢٠٥,٩٦١)	(٨١٥,٢٤٧)
التغير المخزون		٦٣,٣٠٩	(٨٢,٢٥٧)
التغيرفى عملاء وأوراق قبض	(١٧)	٢٢,٠٨٨	(١٧,٣٢٤)
التغير فى أصول أخرى		٧٩,٣١١	(٦٤٢,٥٢٢)
التغير فى أرصدة مستحقة للبنوك		(٧٨,٣٥١)	١٠٥,٣٣٩
التغير فى أوعية إدخارية وشهادات ادخار		١,٥٢١,٨٦٥	٣,٨٩٥,٥٤٨
التغير فى موردون وأوراق دفع		٣,٧١١	(١١٦,٩٢٢)
التغير فى المستحق الي شركات شقيقة وأطراف ذات علاقة		٢٨٧	١,٨٣٥
التغير فى إلتزامات أخرى	(٢٧)	٣٠,٨٢٦	٤٢١,٤١٢
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (١)		(٦١٢,٧١٥)	١٢,٨٢١,٤٥٣
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(مدفوعات) مقبوضات من استثمارات مالية متاحة للبيع		(٣,١٣٠,٠٤٤)	(١٤,٣٠٦,١٨٩)
مقبوضات (مدفوعات) من شراء استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		-	٣,١٩٤
(مدفوعات في) استثمارات في شركات شقيقة		٣,٥٤٧	(٢,٦٠٨)
توزيعات أرباح محققة	(٨)	١٢,٨٠٠	٥٤,٢٣٨
مدفوعات لشراء أصول ثابتة و أصول غير ملموسة	(٢٣، ٢٤)	(١٦,٤٩١)	(١٠٨,٣٢٤)
متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة	(٢٤)	٦٣٤	١٨,٥٦٩
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الاستثمار (٢)		(٣,١٢٩,٥٥٤)	(١٤,٣٤١,١٢٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مدفوعات قروض طويلة الأجل		(٩,٩٢٩)	(٥٩,٣٤٠)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٦٥,٠٥٦)	(٢٢٧,٥٥٥)
مدفوعات لشراء أسهم خزينة		(٢٤٦)	(٧,٥٣٨)
مقبوضات من بيع أسهم خزينة		-	-
نصيب حقوق الأقلية من توزيعات الأرباح		٢١٢	(٢٢,٥٥٦)
التغير في استثمارات حقوق الأقلية		٢,٤٧٧	٥,٢٥٨
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(٧٢,٥٤٢)	(٣١١,٧٣١)
صافى (النقص) الزيادة في النقدية وما فى حكمها خلال العام		(٣,٨١٤,٨١١)	(١,٨٣١,٣٩٨)
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ أول العام	(٣٢)	٥,٨٠٤,٤١١	٧,٦٣٥,٨٠٩
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ آخرالعام	(٣٢)	١,٩٨٩,٦٠٠	٥,٨٠٤,٤١١

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠١٥ جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠١٤ بالألف جنيه مصري
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٣)	٣,٨٧٥,٨١٣	٣,٨٩٠,٨١٧
أرصدة لدى البنوك	(١٤)	٩,٦٧١,٥٠٩	٧,٠٧٧,٧٥٠
أوراق حكومية	(١٥)	٤,٨٩٨,١٣٧	٩,٠٧١,٤٥٥
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى	(١٣)	(٣,٢٠٣,٧٥٣)	(٣,١٧٧,٧٤٧)
ودائع لدى البنوك (إستحقاق أكثر من ٣ شهور)	(١٤)	(٩,٥٢٢,٥٨١)	(٦,٩١١,٠٥٤)
أوراق حكومية إستحقاق أكثر من ٣ شهور	(١٥)	(٣,٧٢٩,٥٢٥)	(٤,١٤٦,٨١٠)
		١,٩٨٩,٦٠٠	٥,٨٠٤,٤١١

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:
  - لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ (٨٢٧) ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ١٣٥,٨٠٨ ألف جنيه مصرى للعملاء والبنوك.
  - لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية متاحة للبيع فروق التقييم والتى أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطى القيمة العادلة بمبلغ ٤٧,٢٧٥ ألف جنيه مصرى كما تم إضافة مبلغ - ألف جنيه مصرى تمثل أرباح بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع خلال الفترة.
  - لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات مساهمين ببند أرصدة دائنة أخرى بمبلغ ٢٦١,٩١٠ ألف جنيه مصرى.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الأسلامى المصري** خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣١ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية .

نبذة عن المجموعة :
يمتلك بنك فيصل الإسلامي المصري عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	نسبة المساهمة للبنك وشركاته التابعة
فيصل للإستثمارات المالية	%٩٩,٩٩
استاندارد للأحذية *	%٩٤,٨٠
يونايتد للصناعة والإدارة *	%٩٤,٧٨
صرافة بنك فيصل	%٨٧,٠٠
الإسلامية للثروة الحيوانية *	%٨٥,٢٢
الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية *	%٨٥,١٨
القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "	%٨١,٣٧
الإسلامية للتجارة الخارجية *	%٧٨,٨٠
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية *	%٦٩,٠٦
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو" *	%٦٧,٥٥
الخلود للتنمية العقارية والسياحية *	%٥٥,١٨
الإسلامية لصناعة مواد التغليف " إيكوباك "	%٥١,٣٨
مصر لصناعة مواد التغليف " إيجيراب "	%٥١,٣٨
العالمية للإستيراد والتصدير *	%٥٠,٦٩

ب - الشركات الشقيقة :

الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية *	%٤٨,٥٧
الإسلامية للإستثمار والتنمية *	%٤٣,٧٦
الإسلامية للمنظفات الصناعية *	%٤١,٧٥
العربية لأعمال التطهير " أراديس " *	%٤٠,٠٠
اوراسكوم للإسكان والتعمير *	%٤٠,٠٠
عربية للوساطة في التأمين *	%٢٥,٠٠
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات *	%٢٤,٧٥
مستشفى مصر الدولي *	%٢٤,١٦
المؤسسة الاستشارية القابضة " البهامس " *	%٢٣,٩٨
الإسلامية لإنتاج الأرضيات *	%٢٠,٠٠

* الشركات التابعة والشقيقة غير المسندة لمراقبى حسابات بنك فيصل الإسلامى المصرى.

لم يتم تجميع أرصدة ونتائج أعمال الشركات التالية نظراً لأنها تحت التصفية ومتوقفة عن النشاط ولا يوجد لها ميزانيات وقد تم تخفيض قيمة مساهمة بنك فيصل في تلك الشركات في القوائم المالية المستقلة للبنك وبيانها كالتالي :

- الشركة العالمية للاستيراد والتصدير (شركة تابعة)
- شركة يونايتد (شركة تابعة)
- الشركة الإسلامية للمنظفات الصناعية (شركة شقيقة)
- الشركة الإسلامية لإنتاج الأرضيات (شركة شقيقة)
- شركة البهامس (شركة شقيقة)
- شركة إستاندارت للاحذية

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع وعقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

-تم اعتماد القوائم المالية المجمعة بواسطة إدارة البنك .

التجميع

ب/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشرأو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية و القدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشآت الأخرى .
ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

ب / ٢ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

ب / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ب - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال العام المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية العام المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافى دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود) .
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافى الأستثمار.

يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات فى التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير فى القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطى القيمة العادلة فى حقوق الملكية .

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء والبنوك (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء والبنوك)، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

هـ/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها فى الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح فى الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها علي أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

  - عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
  - عند إدارة بعض الإستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
  - الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

هـ/٢ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء والبنوك

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

هـ/٣ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .

هـ/٤ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية فى تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر وللاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الإعتراف أولاً بالأصول المالية التى لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التى يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة .
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية . .

- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع و الاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

- يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر و يتم الاعتراف مباشرة فى حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

- يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك فى تحصيلها .

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها فى أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال فى القيمة .

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع إلى مجموعة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

١. في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر .

٢. في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها فى الأرباح والخسائر وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

و - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .

ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

ز/١ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار العام حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ز/٢ تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

ز/٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ز/٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ح - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد

ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الإسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الإسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

ط - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار العام التي يتم أداء الخدمة فيها .

ي - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ك - اضمحلال الأصول المالية

ك / ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الاستثمارات المالية أو مجموعة من الاستثمارات المالية ، ويعد الاستثمار المالي أو المجموعة من الاستثمارات المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للاستثمار المالي أو لمجموعة الاستثمارات المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية للصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير العام ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه العام بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف و الاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف و الاستثمار ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في العام التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير الى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ك/٢ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع ، وفى حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

ل - الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة فى تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك فى صافى الأصول بما فى ذلك الإلتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد للشركة التابعة أو الشقيقة فى تاريخ الإقتناء وتبوب الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة وشقيقة ضمن تكلفة الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المستقلة للبنك. ويتم إختبار مدى إضمحلال الشهرة سنويا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة إستهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنويا أو بقيمة الإضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر ، وتدخل الشهرة المتعلقة بشركات تابعة وشقيقة فى تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات.

ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض إختبار الإضمحلال. وتتمثل وحدات توليد النقد فى القطاعات الرئيسية للبنك.

ن - المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون على النحو التالي :

أ – خامات : بالتكلفة (بإتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ب - قطع الغيار والمهمات : بالتكلفة (بإتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ج - إنتاج تام: بالتكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتشمل التكلفة الصناعية نصيب الوحدة من الخامات ، الأجور والمصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة .

صافى القيمة البيعية هى سعر البيع التقديرى فى سياق النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية اللازمة لإتمام البيع .

يتم الاعتراف بالانخفاض فى قيمة المخزون إلى صافى القيمة البيعية وجميع خسائر المخزون ضمن تكلفة المبيعات بقائمة الدخل فى العام التى حدث فيها الانخفاض أو الخسارة . ويتم الاعتراف برد الانخفاض فى المخزون الناتج من الارتفاع فى صافى القيمة البيعية بقائمة الدخل كتخفيض من تكلفة المبيعات فى العام التى حدث فيها الرد .

س - العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمتحصلات الأخري بالقيمة الأصلية للفاتورة بعد خصم أية خسائر إضمحلال .

ويتم قياس خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والأرصدة المدينة الأخرى والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة . ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال بقائمة الدخل. ويتم الاعتراف برد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل في العام التى حدث فيها الرد.

ع - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في العام التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز المالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية . ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ف - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى . ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ص - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة ، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل . وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن العام التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة .
ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت علي مدار فترة العقد .

التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ق - النقدية وما فى حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية (أذون خزانة) .

ر - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ش - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ت - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل .

ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ث - رأس المال

ث/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ث/٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ث/٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال ، يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم إلغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الى حقوق الملكية .

خ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ذ - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للانشطه التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول . ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة . وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية . بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

٣/أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

١/أ قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة . ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر . ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً . ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية . وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان . ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

٢/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان . ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق . ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات . ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخر بإجراء المقاصة . ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية . ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان . إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة . ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

٣/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الإئتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية العام مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	٣١ مارس ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٤م	
للعملاء	**توظيف وتسهيلات**	**توظيف وتسهيلات**	توظيف وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
	%	**%**	%	%
ديون جيدة	**٦٤,٠**	**٩,٢**	٥٢,٦	٥,١
المتابعة العادية	**٩,١**	**٣,٩**	١٠,١	٢,٥
المتابعة الخاصة	**٣,٣**	**١,٠**	٦,١	٢,١
ديون غير منتظمة	**٢٣,٦**	**٨٥,٩**	٣١,٢	٩٠,٣
	%١٠٠	**%١٠٠**	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٩/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال العام الحالي بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي:

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصري
محلات وبدروم وعقار	٣,١٣٢
الصافي	٣,١٣٢

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي . ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً

٣/ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

ب/١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

٣/ج خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

٣/د إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين . ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة المالي الحالي :

	٣١ مارس ٢٠١٥م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م الف جنيه مصرى
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات	٢,٩٣٠,٦٤٢	٢,٨٥٠,٢٤٩
الشريحة الأولى بعد الاستبعادات Going-concern capital	٢,٣٧٣,٥٣٠	٢,٣٢٩,٥٢٠
رأس المال الأساسى المستمر بعد الاستبعادات Common Equity	٢,٣٧٢,٧٨٤	٢,١٠٣,٦٤٥
رأس المال المصدر والمدفوع	١,٠٥٩,٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥
اسهم خزينة (-)	(٩,٩٣٨)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	٤٠١,٢٩٨	٣٢٢,٤٣٠
الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)	١,١٥٩,٦٠٦	٨٨٠,٨٨٣
رأس المال الأساسى الإضافى Additional Going Concern	٧٤٦	٢٢٧,٤٧٣
الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية	-	٢٢٦,٧١٧
حقوق الأقلية	٧٤٦	٧٥٦
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٢٣٧,٥٣٧)	(١٤٩,١٣١)
عناصر يتم خصمها	(٢٣٧,٥٣٧)	(١٤٩,١٣١)
استثمارات البنك فى الشركات المالية (بنوك أو شركات) وشركات التأمين	(١٢,٤٣٨)	(٧٣٣,٠٥٥)
ما يزيد عن قيمة الاستثمارات بالنسبة لكل استثمار على حدة يمثل (١٠%) أو أكثر من رأس المال المصدر للشركة (-)	(١,٩٩٦)	(٢١,٧٦٦)
قيمة الزيادة عن ١٠ % من اصول الصندوق لكل استثمار على حده (صناديق الاستثمار) (-)	(١٠,٤٤٢)	(٢٤,٧٤٦)
الزيادة فى اجمالى استثمارات البنك التى تمثل ١٠% أو أقل من رأس المال المصدر للشركة المالية وصافى اصول صندوق الاستثمار عن ١٠% من رأس المال الأساسى المستمر بعد التعديلات الرقابية (٥) (-)	(٢٢٠,٦٣٢)	(٦٨٦,٥٤٣)
الاصول غير ملموسه (بخلاف الشهرة) (-)	(١١,١٦٩)	(١٢,٦٠١)
الشريحة الثانية بعد الاستبعادات (Gone-Concern Capital)	٥٥٧,١١٢	٥٢٠,٧٢٩
٤٥% من قيمة الاحتياطى الخاص	١٥,١٤٧	١٥,١٤٧
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجباً)	٤٣٦,٥٦٨	٤١٠,١١٠
٤٥% من رصيد احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	٣٣٣,١٥٩	٣٠٧,١٤٥
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	١٠٣,٤٠٩	١٠٢,٩٦٥
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	١٠٥,٣٩٧	٩٧,٠٧٠
إجمالى الاستبعادات (٥٠%) من الشريحة الأولى و(٥٠%) من الشريحة الثانية	-	(٣,١٩٦)
الاستثمارات فى الشركات غير المالية	-	(٣,١٩٦)
الزيادة فى إجمالى استثمارات البنك فى كل شركة على حدة والتى تقل عن (١٥%) - من رأس المال الأساسى المستمر قبل التعديلات الرقابية (٩)	-	(٣,١٩٦)
الزيادة فى إجمالى استثمارات البنك فى كل شركة على حدة والتى تقل عن (١٥%) - من رأس المال الأساسى المستمر قبل التعديلات الرقابية (٩) – بشرط أن تزيد تلك الاستثمارات مجتمعة عن (٦٠%) من رأس المال الأساسى المستمر قبل التعديلات الرقابية (-)	-	-
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل	١٧,٩٩٨,٥٣٩	١٧,٣٨٣,٤٦٨
إجمالى مخاطر الائتمان	١٥,٣٧٥,١٢٢	١٤,٦٨٩,٣٦٦
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر لمخاطر الائتمان	١٥,٣٧٥,١٢٢	١٤,٦٨٩,٣٦٦
متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل	-	-
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	-	٧,٠٦٨
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	٢٦٢,٣٤٢	٢٦٢,٣٤٢
القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل (%)	% ١٦,٢٨	% ١٦,٤٠

- تم ادراج بيانات القاعدة الرأسمالية بناء على المجموعة البنكية والتى تشمل البنك وشركاته التابعة المالية فقط .

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

٤/ أ خسائر الاضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل . ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة . وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/ ب اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد فى قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور فى الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات فى التكنولوجيا .

٤/ ج استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك فى الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا فى بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/ د القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بأعدادها .وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

٤/هـ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامه لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة علي الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقا لتقديرات مدي احتمال نشأت ضرائب أضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر علي ضريبة الدخل.

٥ - التحليل القطاعي

- **التحليل القطاعي للأنشطة**

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية ومرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	١١٨،٦٣٧	٨٩,١٦٤
البنوك الأخرى	٢٢،٢٨٢	٨,٤٩٤
العملاء	٤٣٧،٩٠٢	٤٨٠,١٨٤
المجموع	٥٧٨،٨٢١	٥٧٧,٨٤٢
عائد أوراق حكوميه	١٠٥،٤٩٦	٤٨٦,٧٩٠
استثمارات في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع	٦٥١،٢٣٢	١٦٥,٩٩٠
الأجمالى	١،٣٣٥،٥٤٩	١,٢٣٠,٦٢٢
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(١٥،٨٨٥)	(١٢,٤٣٩)
العملاء	(٥٦٥،١١٢)	(٥٠٩,١٠٧)
الإجمالي	(٥٨٠،٩٩٧)	(٥٢١,٥٤٦)
الصافي	٧٥٤،٥٥٢	٧٠٩,٠٧٦

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١مارس ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف و الاستثمار	٧،٥٤٢	٦,١٣٩
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	١،٤٣١	١,٤٣٠
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٤٢٩	٧٦٦
أتعاب أخرى	١٦،٥٠٥	٢٢,٨٦٤
الأجمالى	٢٥،٩٠٧	٣١,١٩٩

٨ - توزيعات الأرباح المحققة

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
أوراق مالية بغرض المتاجرة	٣،٣١٨	٧,١٧٣
أوراق مالية متاحة للبيع	٩،٤٨٢	٧,١٦٦
الأجمالى	١٢،٨٠٠	١٤,٣٣٩

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١مارس ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٢،٢٠٠	٥,٠٦٣
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	(٥٧٢)	٩٥٦
الأجمالى	١،٦٢٨	٦,٠١٩

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء	(٧،٢٧٩)	٣١,٢٢٩
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(١٢٥)	١,٥٠٥
الأجمالى	(٧،٤٠٤)	٣٢,٧٣٤

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ مارس ٢٠١٥ بالألف جنيه مصري	٣١ مارس٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٨٦،٩٠١)	(٧٧,٧١٠)
تأمينات اجتماعية	(٣،٤٨٨)	(٢,٧٦٥)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(٢،٨٢٣)	(٢,٧٠٨)
	(٩٣،٢١٢)	(٨٣,١٨٣)
مصروفات إدارية أخرى	(٦٥،٩٦٩)	(٥٢,٨٥٢)
الأجمالى	(١٥٩،١٨١)	(١٣٦,٠٣٥)

* يتضمن البند الإهلاكات الإدارية للبنك وشركات المجموعة ولا يتضمن إهلاك خطوط الإنتاج للشركات ذات الطبيعة الصناعية حيث تم إدراج إهلاك خطوط الإنتاج ضمن بند تكلفة المبيعات بقائمة الدخل.

١٢- إيرادات تشغيل أخرى

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	٥٧،٣٨٦	٧٩٨
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	١	١٦
إيجار تشغيلي	(٣٠)	(٣٤)
أخرى	(٢٥،٤٧٧)	٣,٥١٣
(عبء) رد مخصصات أخرى	(٢٠،٠٠٠)	٨٩
الأجمالى	١١،٨٨٠	٤,٣٨٢

١٣- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
نقدية	٦٧٢,٠٦٠	٧١٣,٠٧٠
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	٣،٢٠٣،٧٥٣	٣,١٧٧,٧٤٧
الأجمالى	٣،٨٧٥،٨١٣	٣,٨٩٠,٨١٧
أرصدة بدون عائد	٢،٨٤٥،٠١٤	٢,٩٠٣,٥٥٧
أرصدة ذات عائد	١،٠٣٠،٧٩٩	٩٨٧,٢٦٠
الأجمالى	٣،٨٧٥،٨١٣	٣,٨٩٠,٨١٧

١٤ - أرصدة لدى البنوك

	٣١ مارس ٢٠١٥ بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	١٤٨،٩٢٨	١٦٦,٦٩٦
ودائع(مضاربات)	٩،٥٣٣،٨٩٥	٦,٩١٩,٢٢٧
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١١،٣١٤)	(٨,١٧٣)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	-	(٦١,٣٥٣)
الإجمالى	٩،٦٧١،٥٠٩	٧,٠١٦,٣٩٧
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	٥،٤٣٥،٢٧٣	٣,٦٧١,٩٣٤
بنوك محلية	٣،٢٧٥،٨٥٠	١,٥٢٦,٠٤٤
بنوك خارجية	٩٦٠،٣٨٦	١,٨١٨,٤١٩
الإجمالى	٩،٦٧١،٥٠٩	٧,٠١٦,٣٩٧
أرصدة بدون عائد	٩٨،٠٨١	٩٩,٥٥٣
أرصدة ذات عائد	٩،٥٧٣،٤٢٨	٦,٩١٦,٨٤٤
الإجمالى	٩،٦٧١،٥٠٩	٧,٠١٦,٣٩٧
أرصدة متداولة	٩،٦٧١،٥٠٩	٧,٠١٦,٣٩٧
الإجمالى	٩،٦٧١،٥٠٩	٧,٠١٦,٣٩٧

١٥ - أوراق حكومية

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
أذون الخزانة	٤،٨٩٨،١٣٧	٩,٠٧١,٤٥٥
الأجمالى	٤،٨٩٨،١٣٧	٩,٠٧١,٤٥٥

وتتمثل الأوراق حكومية في :

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
أذون خزانة استحقاق حتي ٩١ يوم	١،١٦٨،٦١٢	٤,٩٢٤,٦٤٥
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٦٤٠،٦٥٠	٧٦٤،٨٠٧
اذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٣،١٦٢،٦٤٢	٣،٥٩٢،٤٥٢
عوائد لم تستحق بعد	(٧٣،٧٦٧)	(٢١٠,٤٤٩)
إجمالي	٥،٨٩٨،١٣٧	٩,٠٧١,٤٥٥

١٦- مخزون

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
خامات	٨٣،٩٠٢	١٤٠,٩٢١
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٩٣،٩٩١	٩٦,٧٤٩
مخزون انتاج تام	٥٥،٤٤٤	٦٢,٦٨٣
اعتمادات مستندية	١٥،٧٣٢	١٢,٠٢٥
	٢٤٩،٠٦٩	٣١٢,٣٧٨

١٧- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
عملاء	٣٤٤،٠٥٤	٣٤٤,٥٠٨
أوراق قبض	٢٢٨،٧٠٤	٢١٣,٤٣٣
شيكات برسم تحصيل	٢٥،٨٨٦	٦٤,٨٢٩
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٩،٤٩٣	٧,٤٥٥
	٦٠٨،١٣٧	٦٣٠,٢٢٥
مخصص إضمحلال العملاء	(٢١،٦٩٦)	(٢٩,٤٠٨)
	٥٨٦،٤٤١	٦٠٠,٨١٧

١٨- المستحق (إلى) الأطراف ذات العلاقة

	٣١ مارس ٢٠١٥ بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
الشركة القابضة الدولية للاستثمارات المالية	(٤،٧٧٩)	(٤,٥٤٨)
الشركة العقارية IGI	(١،١٦٧)	(١,١١١)
	(٥،٩٤٦)	(٥,٦٥٩)

١٩- أصول مالية بغرض المتاجرة

	٣١ مارس ٢٠١٥ بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
أدوات حقوق ملكية مدرجة فى أسواق الأوراق المالية		
أسهم شركات محلية	٣٦،٢١٨	٣٤,٥٥٤
	٣٦،٢١٨	٣٤,٥٥٤

٢٠ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
أفراد		
مرابحات شخصية	٦٢٤،٧٥٩	٦٣٦,١١١
مرابحات عقارية	٣٥٦،٤٦٠	٣٥٢,٣٥٧
اجمالى (١)	٩٨١،٢١٩	٩٨٨,٤٦٨
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
مرابحات مباشرة	٢،٧٠٠،٤٤٣	٢,٨٥١,٠٨٣
مرابحات مشتركة	٢،٦٢٢،٥٤٢	٢,٣٧٩,١٩٩
مرابحات أخرى	-	-
اجمالى (٢)	٥،٣٢٢،٩٨٥	٥,٢٣٠,٢٨٢
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	٦،٣٠٤،٢٠٤	٦,٢١٨,٧٥٠
يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنبة	(٥٧٠،٩٦٢)	(٦١٦,٨٤١)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١،١٠٠،٨٧٤)	(١,١٦٥,٢٦٥)
الصافي يوزع الى:	٤،٦٣٢،٣٦٨	٤,٤٣٦,٦٤٤
أرصدة متداولة	٤،٦٣٢،٣٦٨	٤,٤٣٦,٦٤٤
الإجمالى	٤،٦٣٢،٣٦٨	٤,٤٣٦,٦٤٤

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتى لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمانا لعمليات توظيف تجارية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤مبلغ ٧٠,٩٧٣ ألف جنيه مصرى مقابل ٧٣,٢٢٩ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة .

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ مارس ٢٠١٥ م **(بالألف جنيه مصري)**

	مرابحات شخصية وسيارات	أفراد مرابحات عقارية	الإجمالي
الرصيد أول السنه	٩٧،٣٩٦	١٣،٥٥٦	١١٠،٩٥٢
عبء الاضمحلال خلال الفترة	٣،٣٧٦	٢٧	٣،٤٠٣
مبالغ تم إعدامها خلال الفترة	(٣،٥٨٩)	-	(٣،٥٨٩)
مخصص انتفي الغرض منه	(٢،٤٨٢)	-	(٢،٤٨٢)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥ م	٩٤،٧٠١	١٣،٥٨٣	١٠٨،٢٨٤

	مرابحات مباشرة وأخرى	مؤسسات مرابحات مشتركة	الإجمالي
الرصيد أول السنه	١،٠٤٦،٧٦٠	٧،٥٥٣	١،٠٥٤،٣١٣
عبء الاضمحلال خلال الفترة	٩،٤٥٣	-	٩،٤٥٣
مبالغ تم إعدامها خلال الفترة	(٧٠،٨٦٦)	-	(٧٠،٨٦٦)
مخصص انتفي الغرض منه	(٣،٠٩٥)	-	(٣،٠٩٥)
محول الي مخصصات اخري	(٢،٠٠٠)	-	(٢،٠٠٠)
فروق تقييم	٤،٧٨٥	-	٤،٧٨٥
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥ م	٩٨٥،٠٣٧	٧،٥٥٣	٩٩٢،٥٩٠
الإجمالي	١،٠٧٩،٧٣٨	٢١،١٣٦	١،١٠٠،٨٧٤

(بالألف جنيه مصري)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م		
	أفراد		
	مرابحات شخصية وسيارات	مرابحات عقارية	الإجمالي
الرصيد أول العام	١٤٣,٨٣٧	١٩,٢٠٩	١٦٣,٠٤٦
عبء الاضمحلال خلال العام	٦,٣٣٠	٤٩٥	٦,٨٢٥
مبالغ تم إعدامها خلال العام	(٣٩,٤٧٧)	(٦,١٤٨)	(٤٥,٦٢٥)
مخصص انتفى الغرض منه	(١٣,٢٩٤)	-	(١٣,٢٩٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م	٩٧,٣٩٦	١٣,٥٥٦	١١٠،٩٥٢

	مؤسسات		
	مرابحات مباشرة وأخرى	مرابحات مشتركة	الإجمالي
الرصيد أول العام	١,٤٩١,٨٦٠	٧,٥٥٣	١,٤٩٩,٤١٣
عبء الاضمحلال خلال العام	١١٠,٠٤٩	-	١١٠,٠٤٩
مبالغ تم إعدامها خلال العام	(٤٥٩,٩٩٣)	-	(٤٥٩,٩٩٣)
مخصص انتفى الغرض منه	(٩٩,٢٢٢)	-	(٩٩,٢٢٢)
فروق تقييم	٤,٠٦٦	-	٤,٠٦٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ الإجمالي	١،٠٤٦،٧٦٠	٧،٥٥٣	١،٠٥٤،٣١٣
	١,١٤٤,١٥٦	٢١,١٠٩	١,١٦٥,٢٦٥

٢١ - استثمارات مالية

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
٢١/أ- استثمارات مالية متاحة للبيع		
أدوات دين – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٣،٣٨١،٣١٠	٢٠,٣٠١,٣٤٧
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٣٠١،٨٤٠	٣٠٧,١١٠
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	١،٩٩٠،٧٤٣	١,٨٨٨,١١٧
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)	٢٥،٦٧٣،٨٩٣	٢٢,٤٩٦,٥٧٤
٢١/ب- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	-	-
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٨،٢٣٨	٢٨,٢٣٨
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٩،٩٨٠)	(٩,٨٥٥)
إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)	١٨،٢٥٨	١٨,٣٨٣
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	٢٥،٦٩٢،١٥٠	٢٢,٥١٤,٩٥٧

تسويات مخصص خسائر الاضمحلال للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
الرصيد أول العام	(٩,٨٥٥)	(١١,٠٩٧)
رد الاضمحلال عن وثائق صناديق الاستثمار	(١٢٥)	١,٢٤٢
الإجمالي	(٩،٩٨٠)	(٩,٨٥٥)

٢١/ج - استثمارات في شركات تابعة (غير مجمعة) وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ مارس ٢٠١٥م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة بالألف جنيه مصري	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية) بالألف جنيه مصري	إيرادات الشركة بالألف جنيه مصري	أرباح / (خسائر) الشركة بالألف جنيه مصري	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة
العالمية للاستيراد والتصدير	مصر					-	%٥٠,٦٩
الإسلامية لإنتاج الأرضيات	مصر	١٧،٩٣٠	٢٥،٦١٦	-	(٦٠٧)	٢٠	%٢٠,٠٠
مستشفى مصر الدولى	مصر	١٤١،٣٩٣	٦٠،٧٧٤	٧٩،٧٧١	١٩،٠٧٣	١٧،٦٧٨	%٢٤,١٦
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٧٩	١١٦	٣٤٢	١٦	٢٢٠	%٤٠,٠٠
الإسلامية للاستثمار والتنمية	مصر	٦،٩٦٠	٧١٠	٢٨٢	١٤	١،٨٨٦	%٤٣,٧٦
الجيزة للبويات و الصناعات الكيماوية	مصر	٨،٥٧٨	٣،٨٧٩	٢،٢٦٤	(١،٨٣٣)	١،٨٨١	%٤٨,٥٧
الإسلامية للمنظفات الصناعية	مصر	٤،٢٧٧	٣٤،٦٧٢	٧١٢	(٢،٠٤٨)	-	%٤١,٧٥
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٤٤٨،٩٠٤	٢٩٨،١٩٣	٤٠،٣٩٨	٢٦،٠١١	٣٧،٣٦٨	%٢٤,٧٥
أوراسكوم للإسكان و التعمير	مصر	٤٤٥،٨٧٠	٤٨٣،١٩١	١،٣٣٧	(٢٠،٢٧٧)	-	%٤٠,٠٠
الجيزة للصناعات الزراعية	مصر	-	-	-	-	٢٠٠	-
فيصل لتداول الاوراق المالية	مصر	-	-	-	-	٢،٠٠٠	%٨٠,٠٠
العربية للوساطة فى التأمين	مصر	١،١٣٣	١،٧١١	٢١١	(٧٣٤)	-	%٢٥,٠٠
الاجمالى						٦١،٢٥٣	

٣١ ديسمبر ٢٠١٤م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة بالألف جنيه مصري	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية) بالألف جنيه مصري	إيرادات الشركة بالألف جنيه مصري	أرباح / (خسائر) الشركة بالألف جنيه مصري	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة
العالمية للاستيراد والتصدير	مصر	٨,٢٣٠	٤٥,٣٥٠	١٨٧	(٣,٧٩٥)	-	%٥٠,٦٩
الإسلامية لإنتاج الأرضيات	مصر	١٧,٩٣٠	٢٥,٦١٦	-	(٦٠٧)	٢٠	%٢٠,٠٠
مستشفى مصر الدولى	مصر	١٥٨,٤٤١	٦٠,١٧٧	١٥٩,٣٢٤	٣٦,٠٨١	٢١,١٧١	%٢٤,١٦
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٧٩	١٣٠	٣٩١	١٩	٢٢٠	%٤٠,٠٠
الإسلامية للاستثمار والتنمية	مصر	٥,٥٤٩	٥٩٠	٥٢٣	(٩,٢٩١)	١,٨٨٦	%٤٣,٧٦
الجيزة للبويات و الصناعات الكيماوية	مصر	٨,٢٨٥	٥,٣٧٢	١,٣٧٥	٧١٤	١,٩٣٥	%٤٨,٥٧
الإسلامية للمنظفات الصناعية	مصر	٤,٢٧٧	٣٤,٦٧٢	٧١٢	(٢,٠٤٨)	-	%٤١,٧٥
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٤٧٦,٢٤٩	٣٢٥,٢٦٦	٢٥,٣٢٩	١٦,٣٦٧	٣٧,٣٦٨	%٢٤,٧٥
أوراسكوم للإسكان و التعمير	مصر	٧٤٨,٧٨٢	٨٠٩,٢٦١	٢,٢٧٢	(٢٣٠٢٧)	-	%٤٠,٠٠
الجيزة للصناعات الزراعية	مصر	-	-	-	-	٢٠٠	-
فيصل لتداول الاوراق المالية	مصر	-	-	-	-	٢,٠٠٠	%٨٠,٠٠
العربية للوساطة فى التأمين	مصر	١,٠٤٩	١,٨٣٠	٣١٦	(٩٣٨)	-	%٢٥,٠٠
الاجمالى						٦٤,٨٠٠	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢١/د- صافي (خسائر) الاستثمارات المالية

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١مارس ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع	-	٧,٥٦٩
أرباح بيع أسهم فى شركات تابعة (غير مجمعة) وشقيقة	(٨،٨٩٣)	(١,٣٠٠)
(خسائر) اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع	(١٠،٥٣١)	-
(خسائر) اضمحلال اسهم فى شركات تابعة وشقيقة	-	(٤,١٥٧)
	(١٩،٤٢٤)	٢,١١٢

٢١/هـ- الشهرة

- يتمثل بند الشهرة في زيادة تكلفة إقتناء بنك فيصل الإسلامى المصرى لنسبة ٣١% من أسهم شركة ايكوباك لصناعة مواد التغليف وطباعتها ، ونسبة ٦% من أسهم شركة القاهرة لصناعة الكرتون (كوباك) خلال عام ٢٠١٠ عن القيم الدفترية لتلك النسب من صافي أصول الشركات كما يلى:

	تكلفة الإقتناء بالألف جنيه مصرى	القيمة الدفترية للإستثمارات بالألف جنيه مصرى	الشهرة بالألف جنيه مصرى
شركة إيكوباك لصناعة مواد التغليف و طباعتها	٣١,٣٦٣	٢٧,٣٤٢	٤,٠٢١
شركة القاهرة لصناعة الكرتون (كوباك)	٣٧,٣٧٥	١٢,٦٢٠	٢٤,٧٥٥
	٦٨,٧٣٨	٣٩,٩٦٢	٢٨,٧٧٦

* لم تتوافر قيمة عادلة لأسهم الشركة الإسلامية لصناعة مواد التغليف (ايكوباك) وشركة القاهرة لصناعة الكرتون (كوباك) في وقت الشراء وتم أخذ القيمة الدفترية كقيمة عادلة طبقاً لتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن كأساس لاحتساب الشهرة .

- وفيما يلى الحركة على بند الشهرة خلال العام :

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٥،٧٥٥	١١,٥١٠
الإستهلاك	(١،٤٣٩)	(٥,٧٥٥)
الرصيد في أخر العام	٤،٣١٦	٥،٧٥٥

٢٢ - أصول أخرى

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م بالألف جنيه مصري
الإيرادات المستحقة	٦٠٧،٦٨٥	٥٩٤,٢٥٠
المصروفات المقدمة	١٨،٠٧٢	٣٧,١١٦
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٥،٢٥٨	٨,٥٦٣
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٢٢٨،٤٣١	٢٢٩,٢٥٨
التأمينات والعهد	١١،٢٨٠	٣٥,٨٤٥
القرض الحسن	٥١	٦٠
مشروعات تحت التنفيذ	٥٧،٦٨٦	٥١,١٢٥
وحدات معده للبيع	٢١٩،٧٦٦	٢١٩,٧٦١
أخرى	١٧٨،٩٣١	١٨١,٣٧٧
مسدد تحت حساب الضرائب	١٥٠،٠٥٤	١٩٩,٩٩٧
	١،٤٧٧،٢١٤	١,٥٥٧,٣٥٢

٢٣ - أصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
برامج حاسب الى	٢١،٩٦٤	١١،٦٧٠
إضافات	١،٣٤١	١٠،٢٩٤
استهلاك	(١٢،١٣٦)	(٩,٣٦٣)
	١١،١٦٩	١٢,٦٠١

٢٤ - أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق بالألف جنيه مصري	تحسينات أصول مستأجرة بالألف جنيه مصري	آلات ومعدات بالألف جنيه مصري	أخرى بالألف جنيه مصري	الإجمالي بالألف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠١٤/١/١	١,٢٧٠,٨١٦	٣,٨٣٢	٤٨٤,٩٠٢	٨١,١٢٢	١,٨٤٠,٦٧٢
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٤/١/١	١٠٩	-	٣,٠١٨	(٢٢٤)	٢,٩٠٣
التسويات على التكلفة	٥٦٠٩٤٨	١,٩١٤	٢٤,٨٩٢	١١,٣٧٣	٩٥,١٢٧
إضافات	(١٠)	-	(٥٤٠)	(٢,٠٨١)	(٢,٦٣١)
استبعادات	(٣,١٦٥)	(٥٦٢)	٥,٩٩٣	(٢٩٢)	١,٩٧٤
التسويات على الاهلاك	(٢٢,٠٨٥)	-	(٤٣,٢٩٨)	(١٣,٣٧٣)	(٧٨,٧٥٦)
تكلفة إهلاك	-	-	-	(١٤٠)	(١٤٠)
مخصص خسائر الإضمحلال					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٤/١٢/٣١	١,٣٠٢,٦١٣	٥,١٨٤	٤٧٤,٩٦٧	٧٦,٣٨٥	١,٨٥٩,١٤٩
الرصيد في ٢٠١٤/١٢/٣١					
التكلفة	١,٤٥٢,٧٧٩	٦,٠٥٢	٩١٩,٣٩٥	٢٠٧,٣١٩	٢,٥٨٥,٥٤٥
مجمع الإهلاك	(١٥٠,١٦٦)	(٨٦٨)	(٤٤٤,٤٢٨)	(١٣٠,٩٣٤)	(٧٢٦,٣٩٦)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٤/١٢/٣١	١,٣٠٢,٦١٣	٥,١٨٤	٤٧٤,٩٦٧	٧٦,٣٨٥	١,٨٥٩,١٤٩
الرصيد في ٢٠١٥/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١/١	١,٣٠٢,٦١٣	٥,١٨٤	٤٧٤,٩٦٧	٧٦,٣٨٥	١,٨٥٩,١٤٩
إضافات	١,٣٢٩	١٧٥	٧,١٧٢	٦,٤٧٤	١٥,١٥٠
استبعادات	-	-	-	(٦٣٣)	(٦٣٣)
تكلفة إهلاك	(٥,٧٧٥)	(١٥٤)	(١١,٥٠٤)	(٣,٦٨٢)	(٢١,١١٥)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/٣/٣١	١,٢٩٨,١٦٧	٥,٢٠٥	٤٧٠,٦٣٥	٧٨,٥٤٤	١,٨٥٢,٥٥١
الرصيد في ٢٠١٥/٣/٣١					
التكلفة	١,٤٥٤,١٠٨	٦,٢٢٧	٩٢٦,٥٦٧	٢١٣,١٦٠	٢,٦٠٠,٠٦٢
مجمع الإهلاك	(١٥٥,٩٤١)	(١,٠٢٢)	(٤٥٥,٩٣٢)	(١٣٤,٦١٦)	(٧٤٧,٥١١)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٥/٣/٣١	١,٢٩٨,١٦٧	٥,٢٠٥	٤٧٠,٦٣٥	٧٨,٥٤٤	١,٨٥٢,٥٥١

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٩٣،٧٤٨	٣٧١,٧٢٩
ودائع	٩،٤١٨	٩,٧٨٨
الأجمالى	٣٠٣،١٦٦	٣٨١,٥١٧
بنوك مركزية	٢٣٥،٢٨٩	٣٠٥,٣٩٧
بنوك خارجية	٦٧،٨٧٧	٧٦,١٢٠
الأجمالى	٣٠٣،١٦٦	٣٨١,٥١٧
أرصدة بدون عائد	٢٢١،١٥٥	٢٨٢,٠٢٧
أرصدة ذات عائد متغير	٩،٤١٨	٩,٧٨٨
أرصدة ذات عائد ثابت	٧٢،٥٩٣	٨٩,٧٠٢
الأجمالى	٣٠٣،١٦٦	٣٨١,٥١٧
أرصدة متداولة	٣٠٣،١٦٦	٣٨١,٥١٧
الأجمالى	٣٠٣،١٦٦	٣٨١,٥١٧

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
حسابات تحت الطلب	٨٥٠،٦٥٠	١,٠٤٥,٤٩٥
حسابات لأجل وبإخطار	٣١،٩٢٨،٧٣٥	٣٠,٥٥١,٧٢٩
شهادات ادخار	١٣،٠٢٢،٣٩٢	١٢,٦٩١,١٥٥
أخرى *	٣٠١،٩١١	٢٩٣,٤٤٤
الاجمالى	٤٦،١٠٣،٦٨٨	٤٤,٥٨١,٨٢٣
حسابات مؤسسات	١،٧٥٨،٥٥٦	١,٧٨٧,٤٤٤
حسابات أفراد	٤٤،٣٤٥،١٣٢	٤٢,٧٩٤,٣٧٩
الاجمالى	٤٦،١٠٣،٦٨٨	٤٤,٥٨١,٨٢٣
أرصدة بدون عائد	١،٣٤٩،٩٢٠	١,٥٢٥,١١٨
أرصدة ذات عائد متغير	٤٤،٧٥٣،٧٦٨	٤٣,٠٥٦,٧٠٥
الاجمالى	٤٦،١٠٣،٦٨٨	٤٤,٥٨١,٨٢٣
أرصدة متداولة	٤٦،١٠٣،٦٨٨	٤٤,٥٨١,٨٢٣
الاجمالى	٤٦،١٠٣،٦٨٨	٤٤,٥٨١,٨٢٣

* يتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار مبلغ قدرها ١٤٣,٩٧٤ ألف جنيه مصري مقابل ١٤٠,٠٤٩ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة . تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	١،١٣٢،٨١٢	١،٠٧٤،٨٢٩
مصروفات مستحقة	٨٣،٧٩٨	٨٤،٦٣٢
الزكاة المستحقة شرعا	٢،٠٠٠	٤،٢٩٧
توزيعات مساهمين	٢٥١،٠٩٢	٥٤،٦٠٤
أرصدة دائنة متنوعة	٤٨٧،٨٦١	٥١١،٥٢١
الاجمالى	١،٩٥٧،٥٦٣	١،٧٢٩،٨٨٣

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٤٢،١٢٤	٩٨,٢٨٢
فروق تقييم عملات أجنبية	١	١
المستخدم خلال العام	(١،٨٩٧)	(١١٠,١٤٠)
مخصصات انتفى الغرض منها	-	-
المحمل على قائمة الدخل	٢٣،٢٣٩	٥٣,٩٨١
الرصيد في آخر العام	٦٣،٤٦٧	٤٢،١٢٤

٢٩ - رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع ١،٠٥٩،٣٥٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر٢٠١٤مقيمة أسمية ٥ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل ,

	عدد الأسهم (بالمليون)	أسهم عادية	أسهم خزينة	الإجمالي
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جينه مصرى	بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول العام	٥٩	١،٠٥٩،٣٥٥	(٩،٨٩٢)	١،٠٤٩،٥٢٢
أسهم خزينة	-	-	(٢٤٦)	(٢٤٦)
الرصيد في أخر العام	٥٩	١،٠٥٩،٣٥٥	(١٠،١٣٨)	١،٠٤٩،٤٦٣

* خلال الربع الأول من العام قامت شركة فيصل للاستثمارات المالية (إحدى الشركات التابعة لبنك فيصل الإسلامي) بشراء عدد ١٣٨٦٧٢ سهم من أسهم بنك فيصل بتكلفة ٢٤٦ ألف جنيه مصري ,ليصبح إجمالي عدد اسهم بنك فيصل المملوكة للشركة ١٨٨٠٠٠ سهم في ٣١ مارس ٢٠١٥ بإجمالي تكلفة ١٠،١٣٨ الف جنيه مصرى,

٣٠ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

	٣١ مارس ٢٠١٥ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
*** احتياطيات**		
احتياطي المخاطر البنكية	٩٥،٩١٦	٩٥،٣٩٢
احتياطي قانوني(عام)	٣٨١,٢٨٩	٣١٨،٩٠٥
احتياطي خاص	٣٣،٦٦١	٣٣،٦٦١
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع	٧٤٢،١٩٦	٦٨٤،٣٩٠
احتياطي رأسمالي *	٢٠،٠٠٩	٣،٥٢٥
إجمالي الاحتياطيات في آخر العام	١،٢٧٣،٠٧١	١،١٣٥،٨٧٣

* يمثل أرباح عن بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م ,

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٩٥،٣٩٢	٩٥،٣٠٣
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية خلال العام	٥٢٤	٨٩
الرصيد في آخر العام	٩٥،٩١٦	٩٥،٣٩٢

ب - احتياطي قانوني (عام) و رأسمالي

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٣٢٢،٤٣٠	٢٥٨،٢٩٧
محول من الأرباح إلي احتياطي قانوني(عام)	٦٢،٣٨٤	٦٤،١٣٣
محول من الأرباح إلي احتياطي رأسمالي	١٦،٤٨٤	-
الرصيد في آخر العام	٤٠١،٢٩٨	٣٢٢،٤٣٠

ج - احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٦٨٤،٣٩٠	٥٩٣،٩٥١
أرباح التغير في القيمة العادلة	٤٧،٢٧٥	٣٦،٧٧٦
خسائر اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع (إيضاح ٢١د)	١٠،٥٣١	٥٣،٦٦٣
الرصيد في آخر العام	٧٤٢،١٩٦	٦٨٤،٣٩٠

د- صافي أرباح العام و الأرباح المحتجزة

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	١،٦٢٠،٦١٥	١،٤١٠،٣٤٩
تسويات	-	(١٦٠،٠٠٠)
الرصيد في أول العام بعد التسويات	١،٦٢٠،٦١٥	١،٢٥٠،٣٤٩
محول إلى الاحتياطى القانونى	(٦٢،٣٨٤)	(٦٤،١٣٣)
محول إلى الاحتياطيات الاخرى	(١٦،٤٨٤)	-
توزيعات العام المالي السابق	(٢٦١،٩١٠)	(٢٢٩،٧٣٩)
الرصيد في أخر العام	١،٢٧٩،٨٣٧	٩٥٦،٤٧٧
صافي أرباح العام قبل التحويل الى احتياطى المخاطر البنكية العام	١٧٩،٥٢٣	٦٦٤،٢٢٧
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية العام	(٥٢٤)	(٨٩)
صافي أرباح العام	١٧٨،٩٩٩	٦٦٤،١٣٨
صافي أرباح العام والأرباح المحتجزة	١،٤٥٨،٨٣٦	١،٦٢٠،٦١٥

٣١ - إضمحلال الأصول

لأغراض قائمة التدفقات النقدية ، تضمن بند إضمحلال الأصول بقائمة التدفقات النقدية الأرصدة التالية :

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ديسمبر ٢٠١٤ بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	١١,٠٦٤	٨،٤٢٤
عملاء وأوراق قبض	(٧,٧١٢)	٤،٤٤١
أرصدة لدى البنوك	(٦١,٣٥٣)	١،٧٣١
استثمارات مالية محتفظ بها حتي الاستحقاق	١٢٥	(١،٢٤٢)
أصول ثابتة	-	١٤٠
خسائر اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع	١٠,٥٣١	٥٣،٦٦٣
	٤٧,٣٤٥	٦٧،١٥٧

٣٢ - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ مارس ٢٠١٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بالألف جنيه مصري
نقدية	٦٧٢,٠٦٠	٧١٣،٠٧٠
أرصدة لدى البنوك (حسابات جارية)	١٤٨,٩٢٨	١٦٦،٦٩٦
أوراق حكومية (استحقاق أقل من ثلاثة شهور)	١,١٦٨,٦١٢	٤،٩٢٤،٦٤٥
	١,٩٨٩,٦٠٠	٥،٨٠٤،٤١١

٣٣ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في٣١ ديسمبر٢٠١٤موتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث أنه من المتوقع تحقق خسائر عنها ويمثل ذلك المخصص التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ,

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٢٣٠،٥٣٥ ألف جنيه مصري عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٤متمثلة في أ,م, متاحة للبيع , في شركات تابعة وشقيقة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات ,

٣٤ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

أ - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١ مارس ٢٠١٥م	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء		
أول الفترة المالية	٢,٤٤٧	٣،٢٤٤
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال الفترة المالية	٩٢١	٨,٥٨١
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال الفترة المالية	(٧١٨)	(٩,٣٧٨)
أخر الفترة المالية	٢,٦٥٠	٢,٤٤٧
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	٣٧١	٣٤٣

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- المشاركات والمرابحات والمضاربات الممنوحة للموظفين بالإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين خلال الربع الأول ٢٠١٤م البالغة ٥،٢٩١ ألف جنيه مصري (مقابل ٣،٥٦٨ ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة) تسدد ربع سنوياً و شهرياً بمعدل عائد ١٤% (مقابل عائد ١٤% في سنة المقارنة) ,

ب - معاملات مع أطراف ذوى علاقة :

	٣١ مارس ٢٠١٥م	٣١ ديسمبر ٢٠١٤م
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
مساهمات واستثمارات لدى مجموعة دار المال الاسلامى وشركاتها	٣٨٦,٥٥٠	٣٦٦,٥٥٥

ج - صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق,

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢،٩٢٨،٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في ٣١ ديسمبر٢٠١٤مبمبلغ ١٥،٦١٥،٠٥٩ جنيه مصري ,

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر٢٠١٤ممبلغ ٩٦،١٤ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٦٩،٠ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ١٨٣٦٧٨٤ وثيقة ,

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (النمو الرأسمالي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع **البنك التجارى الدولي** بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسبش مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢،٥٠٠،٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق,

وقد قام البنك بشراء عدد ٧٢٢٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٥,٣١٠,٣٦٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في ٣١ ديسمبر٢٠١٤م٤,٦٨٤,٣٣٦ جنيه مصري ,

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر٢٠١٤ممبلغ ٦٤,٨٨ جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٧٩٨٣٠٤ وثيقة ,

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات ١،٩١٦،٠٣٣ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٤مأدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل ,

٣٥ - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب و تعديل بعض البنود في قائمة الميزانية و الدخل بأثر رجعي في ضوء قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م ويوضحه الجدول الأتي :

بالألف جنيه مصري

البيان	الحالي	السابق	التغير
أصول أخرى	٦٨١،٩٥٩	٦٨٢،٤١٩	(٤٦٠)
مخصصات أخرى	٧٩،٠٦٦	٧٩،٥٢٦	(٤٦٠)
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	٢،٠٢٣،٨١٠	٢،٠٥٧،٤٠٦	(٣٣،٥٩٦)
إيرادات الأتعاب والعمولات	٩٠،١٢٤	١٢٣،٧٢٠	(٣٣،٥٩٦)